جامعة المنصورة
كلية الآداب

ولاية العهد فى عهد هارون الرشيد

دكتور
عامر عيسى زيدان المرسومى
أستاذ التاريخ الإسلامى المشارك
كلية الآداب - جامعة صنعاء

مجلة كلية الآداب . جامعة المنصورة
العدد الخامس والأربعون - المجلد الأول - أغسطس ٢٠٠٩

ولاية العهد فى عهد هارون الدشيد.

الدكتور/ عامرعيسى زيدان المرسومى

المقدمـــــــة

الخلافة مؤسسة إدارية ذات طبيعة سياسية دينية ، تقف على رأس الدولة والمؤسسات التي أوجدها العرب لتدبير شئونهم ومجابهة الأزمات التي واجهـتهم في مراحل العمل على تنظيم شئون دولتهم .

ومن المعلوم أن الخلافة انبثقت بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسـلم) مباشرة ، وقد تطورت بتطور حياة العرب السياسية والاجتماعيـة والاقتـصادية ، وقد صحب هذا التطور دخول بعض الممارسات والتقاليد علـى هـذه المؤسـسة خاصة فيما يتعلق بطريقة انتخاب الخليفة ، فقد استندت الخلافة الراشدية علـى مبدأ الإجماع الذي يقوم على أساس الانتخاب ، وبعد أن حصل معاوية بـن أبـي سفيان على البيعة له بالخلافة وقيام الدولة الأموية ، واثر تنازل الحسن بن علـي (رضي الله عنه) ، تحولت الخلافة إلى مؤسسة دنيوية اقرب منها دينية ، خاصة بعد إدخال معاوية بن أبي سفيان نظام ولاية العهد ، الـذي أصـبح واحـداً مـن الممارسات الرئيسية في نظام الخلافة في العصر الأموي ، واستمر هـذا النظـام وتطور في العهد العباسي .

ولأهمية نظام ولاية العهد وتأثيراته السياسية على الدولة العربية حاولنـا في بحثنا هذا أن نقترب من مناقشة هذا الموضوع بعلمية في عهد الخليفة هارون الرشيد حصراً ، وقد اقتصر بحثنا على نسخ العهد التي كتبها محمد الأمين وعبـد الله المأمون ، ومقارنتها مع المصادر التي ذكرتها ، حيث اعتمدنا على تحليل مـا

ورد في نسخ العهد ، فضلاً عن تحليل ونقد الروايات التـــي تعرضـــت إلـــى هـــذا الموضوع.

مفهوم ولاية العهد :

حظيت ولاية العهد بعناية الكثير من الكتاب والمؤرخين من قدامى ومحدثين، لما ، لهذا الموضوع من أهمية واثر في الدولة العربية الإسلامية ، والمتمثل بمؤسسة الخلافة وما آلت إليها من تطورات في طريقة اخذ البيعة ، وصيغة العهود ، فضلاً عن بداية نشوء نظام ولاية العهد في مؤسسة الخلافة .

ولتوضيح مفهوم ولاية العهد ، كان لابد من الوقوف على معناها اللغوي ومدلولها الاصطلاحي . فولاية العهد تعني الارتباط بمفهوم ولي العهد ، والذي يؤكد معناه ابن منظور قائلاً : " ولي العهد لأنه ولي الميثاق الذي يؤخذ على من بايع الخليفة"[١] .

أما المدلول الاصطلاحي التاريخي لولاية العهد ، فقد اتفق المؤرخون في تحديده ، حيث أن ولاية العهد من الوجه التاريخي ظهرت في أواخر حياة الخليفة أبو بكر الصديق (رضي الله عنه) . [٢]

---

(١) ابن منظور ، أبو الفضل جمال الدين محمد مكرم ، لسان العرب ، طبعة مصورة عن طبعة بولاق ، القاهرة – لا . ـــ . مادة عهد .

(٢) ابن قتيبة ، عبدالله بن مسلم ، الإمامة والسياسة ، المنسوب إليه ، تحقيق : طه محمد الزيني ، جـ١ القاهرة – ١٣٧٨هـ – / ١٩٦٧، صـ٢٣ ، اليعقوبي ، احمد بن أبي يعقوب بن جعفر ، التاريخ ، جـ٢ ، تحقيق : محمد صادق بحر العلوم ، المطبعة الحيدرية ، تاريخ الرسل والملوك ، جـ٣ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، طـ٢ دار المعارف بمصر ،ص ٤٢٨-٤٢٩.

أن بيعة أبي بكر الصديق كانت انتخاباً من قبل الأمة ، ورضـــاها والـــذي يستمد قوته منها . وطريقة ظهور ولي العهد استنها الخليفة أبو بكـــر الـــصديق (رض) ، حيث بايع لعمر بن الخطاب (رضي الله عنه) ، وأعلن أمام المسلمين بأنه الخليفة الذي سيخلفه بعد موته وعليه فقد عاهده الجمهور على السمع والطاعـــة ووافق جمهور المسلمين على ذلك [١].يؤكد الشيخ محمد الخضري قـــائلاً " وقـــد وافق الجمهور الإسلامي على هذه الطريقة ورأى أن هذا مما تجب الطاعـــة فيـــه وذلك العمل هو ولاية العهد " [٢]

ويعد معاوية بن أبي سفيان أول من خرج عن طريقة الانتخاب وذلك مـــن خلال إعلان البيعة لابنه يزيد ، وكان اخذ البيعة من الجمهور يتم بعدة طـــرق [٣]. وبذلك سن معاوية بن أبي سفيان للخلفاء الذين جاءوا من بعـــده ســـنة ســـاروا بموجبها [٤].

---

(١) الخضري(محمد بك)، محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية " الدولـــة العباســـية " ، مـــصر – ١٩٧٠ ، صـــ٤١ .

(٢) ن .م . ص ٤١ .

(٣) انظر : السلطاني ، غانم هاشم ، رسوم دار الخلافة الأموية ، رسالة دكتوراه غير منشوره جامعة بغداد – كلية الآداب ، ١٩٩٠ ، ص ٢٤ .

(٤) بك ، محاضرات تاريخ الأمم ، ص ٤١ .

كما أن العباسيين انتهجوا نفس المنهج الذي سار عليه الأمويون في تعيين ولي العهد وبذلك كرروا الخطأ نفسه الذي مارسه الأمويون في تعيين أكثر من ولي عهد للخلافة [١].

وقد أوضح الماوردي عملية تعيين أكثر من ولي عهد للخلافة بقوله :

" ولو عهد الخليفة إلى اثنين أو أكثر ورتب الخلافة فيهم فقال الخليفة بعدي فلان فان مات الخليفة بعد موته فلان فإن مات الخليفة بعده ، فلان جاز وكانت الخلافة متنقلة إلى الثلاثة على ما رتبها " [٢]

ويبدو أن الماوردي في قوله هذا قد استفاد بما قام به الرسول (صلى الله عليه وسلم) في تعينه ثلاث قادة على الجيش الذي أرسله إلى مؤته [٣].

ويتطرق إلى ما فعله الرشيد في تعيين ثلاثة من أولاده لولاية العهد ، الأمين ، والمأمون ، والمؤتمن ، وينسب إجراء الخليفة هذا إلى انه جاء عن مشورة من العلماء الأفاضل الذين عاصروا الخليفة هارون الرشيد [٤].

---

(١) انظر : الطبري ، تاريخ ، جـ٦ ، ص ٤١٦ ، ص ٥٥١ .

(٢) الماوردي ، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب ، الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، دار الكتب العلمية ، بيروت – ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م ، ص ١٣ ،

(٣) ن . م . ص . ١٣ .

(٤) ن . م . ص . ١٣ .

إن ما يذهب إليه الماوردي لا يتعدى كونه إجراء نظرياً أما من الناحية العملية ، فانه لا يجوز تعيين ولاة العهد للدولة العربية الإسلامية ، ما لم يبلغوا سن الرشد ، فالأمين حين بويع لولاية العهد لم يكن عمره يتجاوز خمس سنوات . وعندما بويع المأمون كان عمره لا تجاوز (١٢) سنة [١].

إذ أن من شروط الخلافة أن تتوفر في شخصية الخليفة شروط أهمها العدالة والعلم والرأي والحكمة [٢]. وإذا لم تتوفر هذه الشروط فمن حق المسلمين تنحيته[٣] . ومنهم من جعلها سبعة ، العدالة ، العلم ، سلامة الحواس ، سلامة الأعضاء ، الرأي المفضي إلى سياسة الرعية ، وتدبير المصالح ، الشجاعة والنجدة وجهاد العدو ، النسب وهو أن يكون من قريش[٤] .

---

(١) ابن خياط ، خليفة ، تاريخ ، تحقيق أكرم ضياء العمري ، مطبعة محمد هاشم الكتبي ، ط٢ ، دار القلم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧ ، ص ٤٥٧ ، ابن قتيبة ، الإمامة والسياسة ، جـ ٢ المنسوب إليه ، ص ١٧٣ ، اليعقوبي ، تاريخ ، جـ٣ ، ص ١٤٦ ، ص ١٥١ ، الطبري ، تاريخ ، ج٨ ، ص . ٢٤٠ ، ص٢٦٩ ، المسعودي ، علي بن الحسين ، مروج الذهب ومعادن الجوهر ، جـ٣ ، دار الأندلس ، بيروت ، بلا ، ص ٣٥٢ – ٣٥٣ .

(٢) الماوردي ، الأحكام السلطانية ، ص ٦ .

(٣) ن . م . ص ٦ .

(٤) ن . م . ص . ٦.

إن ما جاء به الماوردي من نظرية الخلافة في الحقيقة اقرب إلى الحالة النظرية كما ذكرنا من قبل ، بينما واقع الحال العملي غير ذلك ، ومن الأمثلة على ذلك ، يذكر الماوردي أن من حق ولي العهد الذي يصبح خليفة، ويستلم سلطاته كاملة ، فانه يستطيع أن يخلع ولاة العهد أو ولي العهد الذي عينه من قبل الخليفة الذي سبقه ويعين شخصاً آخر بدلاً عنه يراه مناسباً وهذا ما وضحه قائلاً : ... ما عليه جمهور الفقهاء انه يجوز لمن أفضت إليه الخلافة من أولياء العهد أن يعهد إلى من يشاء ويصرفها عمن كان مرتباً معه ويكون هذا الترتيب مقصوراً على من يستحق الخلافة منهم بعد موت المستخلف [١] .

ويستشف من هذا النص أن الفقهاء أجازوا للخليفة الذي اعتلى الخلافة بعد ما كان ولي العهد أن يعين ولي عهد جديد بدلاً من الذين كانوا معه والذين أوجدهم الخليفة السابق لكن الواقع العملي غير ذلك ، ولعل الخلاف الذي حدث بين الأمين والمأمون وما آلت إليه الحالة بينهما من المآسي والدمار وسفك الدماء خير شاهد على ذلك ، وهذا ما سنوضحه .

إن تحويل الخلافة من حالة الانتخاب وبصورة متعددة في العهد الراشدي[٢]، إلى وراثة محصورة في أسرة واحدة ، كالذي فعله معاوية بن أبي

---

(١) الماوردي ، الأحكام السلطانية ، ص١٤ .

(٢) انظر بيعة أبو بكر الصديق (رضي الله عنه) ابن خياط ، ص١٠٠ ، وانظر بيعة عمر بن الخطاب ، ابن قتيبه ، الإمامة والسياسة ، جـ١ ، ص ٢٣ ، وانظر بيعة عثمان بن عفان(رض)، اليعقوبي ، تاريخ ، جـ٢ عن ١٥٠ ، وانظر بيعة علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) الخطاب الطبري ، تاريخ ، جـ٤ ، ص ٤٢٧ .

سفيان ، ومروان بن الحكم ، وما سار عليه العباسيون من بعد ، يمكن أن يكـون موضع نقد، لان بعض الخلفاء نصبوا أبناءهم أولياء للعهد ولم يبلغوا سن الرشـد بعد ، كالذي فعله هارون الرشيد مع أولاده الثلاثة ، الأمين والمأمون والمؤتمن ، بينما لم تذكر المصادر التاريخية حالة واحدة عن أن خلفاء بني أمية بايعوا طفـلاً ولياً للعهد ، بل على العكس من ذلك تذكر المصادر أن الخليفة سليمان بـن عبـد الملك لم يبايع بالخلافة لابنه لصغر سنه ، إنما بايع لأخيه يزيد بـن عبـد الملـك ولابن عمه عمر بن عبد العزيز ، الذي عينه قبل أخيه يزيد بن عبـد الملـك [١] . ومثله فعل يزيد بن عبد الملك فإنه لم يبايع ولم يعهد بالخلافة إنما عين من بعـده أخاه هشام ومن ثم الوليد بن يزيد بن عبد الملك . [٢]

إن الذي فعله الخليفة هارون الرشيد يعد سابقة خطيرة ترتبت عليها أمور عديدة عانت منها الدولة العباسية ، ولم تسلم منها الأسرة العباسية . فقد اشـتدت المنافسة والكره والابتعاد بين هذه الأسرة إلى حد الاقتتـال . ويبـدو أن هـارون الرشيد كان يستند في عمله هذا إلى نظرية آل البيت وأن على المسلمين الطاعـة والقبول وعدم الاعتراض ، حيث بثوا دعاية واسعة بين الناس قـائلين بـان الله فرض على المسلمين طاعة آل البيت[٣].

---

(١) اليعقوبي ، تاريخ ، ج٣ ص ٤٤ ، الطبري ، تاريخ، جـ ٦ ، ص ٥٥٠ .

(٢) اليعقوبي ، تاريخ ، ج٣، ص ٥٧ ، الطبري ، تاريخ ، ج٧ ، ص ٢٠٩ ، ابن اعثم كتـاب الفتوح ، ج ٨ ، ص ٥٣ ، السيوطي ، تاريخ الخلفاء ، ص ٣٠٠ .

(٣) انظر : فوزي ، فاروق عمر ، النظم الإسلامية ، طـ١ ، العين – ١٩٨٣ ، ص ٢٦ .

وقد أوضح اليعقوبي هذه المسألة عند مبايعة الرشيد لابنه محمد الأمين عام ١٥٧هـ/٧٩١م ، حيث بايعه وليا للعهد فقد " قام عبد الصمد بن علي فقال أيها الناس لا يغرنكم صغر السن فإنها الشجرة المباركة أصلها ثابت وفرعها في السماء [١] " .

ويتضح من هذا النص انه لا يجوز تعيين طفل لم يتجاوز عمره خمس سنوات لولاية العهد ، ولكن عبد الصمد بن علي بذكاء منه جوز اخذ ولاية العهد للطفل الصغير إن كان من الشجرة المباركة ، ولذلك بارك ما استنه الرشيد بأخذ ولاية العهد لابنه الأمين على الرغم من صغر سنه ، وبذلك يتضح لنا أن عبد الصمد بن علي جعل أمر ولاية العهد حقاً من حقوق الخليفة لا يسمح للجمهور وحتى الفقهاء أن يعترضوا عليها ، باعتبار الخلافة حق من حقوق (البيت العباسي) لا يمكن الاعتراض عليها بأي حال من الأحوال .

وعند استقراء الروايات التاريخية ، فان الطبري يذكر أن أفراد البيت العباسي عموماً قد أنكروا بيعة محمد الأمين ، وذلك لصغر سنه حيث قال : " أنكروا بيعته – يعني الأمين – لصغر سنه "[٢] مما يدل على ان اغلب العباسيين لم يرضهم ما فعله الرشيد في إعلان البيعة لابنه الأمين .

---

(١) اليعقوبي ، تاريخ ، ج٣ ، ص ١٤٦ .

(٢) الطبري ، تاريخ ، جـ٨ ، ص ٢٤٠ .

ومع ذلك ثمة سؤال يبقى مطروحاً حول هذه المسألة ما هو موقف فقهاء المسلمين من إجراء الخليفة هارون الرشيد ؟ إن المصادر التاريخية التـــي بـــين أيدينا لم تذكر أية معلومات حول هذه المسألة هل كان موقفهم الرفض القاطع؟ أو القناعة بما فعله الرشيد وإيجاد تبرير على عمل الرشيد هذا ، للأمانة نقـــول لـــم تتكون صورة واضحة وذلك بسبب نقص المعلومات التاريخية .

بايع الخليفة هارون الرشيد لولده محمد بولاية العهـد سـنة ١٧٥هـــ / ٧٩١ ولم يتجاوز عمره الخمس سنوات وأشار إلى ذلك اليعقوبي قائلاً : " وبـــايع هارون لابنه محمد بالعهد من بعده سنة ١٧٥هـــ ، ومحمد ابـــن خمـــس سـنين وأعطى الناس على ذلك عطايا حجة واخرج محمدا إلى القواد فوقف على وســادة فحمد الله وصلى على نبيه ، وقام عبد الصمد بن علي فقـــال : أيهـــا النـــاس لا يغرنكم صغر السن فإنها الشجرة المباركة أصلها ثابت وفرعها في السماء " [(١)]

ويشير الطبري إلى رواية أخرى عن محمد بن يزيد عن إبراهيم بن محمد الحجي قائلاً : " وكان الرشيد عقد لابنه محمد ولاية العهد يوم الخميس في شعبان سنة ثلاث وسبعين ومائة وسماه الأمين [(٢)]. ويوضح الطبري فيما يتعلـــق بـــسنة

---

(١) اليعقوبي ، تاريخ ، جـــ٣ ، ص ١٤٦ ، الطبري ، تاريخ ، جـــ٨ ، ص ٢٤٠ .

(٢) الطبري ، تاريخ ، جـــ٨ ، ص ٢٧٥ .

١٧٥هـ / ٧٩١م ، وهي السنة التي ضم للامين الشام والعراق وهذا ما قاله : " .. وضم إليه الشام و العراق في سنة خمس وسبعين ومائة " [١]

إننا نرجح الرواية التي ذكرها اليعقوبي والتي يشير فيها إلى أن بيعة هارون الرشيد لابنه محمد الأمين ، كانت في سنة ١٧٥هـ / ٧٩١ م ، وذلك لاتفاق غالبية المؤرخين على ذلك ، فضلاً عن أن الطبري يذكرها ضمن أحداث سنة ١٧٥م ، بينما الرواية التي يشير إليها والتي يذكر فيها بيعة محمد الأمين بولاية العهد كانت في سنة ١٧٣هـ ٧٨٩م كان قد ذكرها ضمن أحداث سنة ١٨٦هـ / ٨٠٢م ، وهي رواية جاءت عريضة [٢]. بينما بايع الرشيد لابنه عبد الله بولاية العهد بعد أخيه محمد في سنة ١٨٣ه / ٧٩٩م ، وقد تمت له البيعة على الناس حتى أهل الأسواق فكان الفارق بين بيعة المأمون والأمين ثماني سنوات.[٣]

لم يكتف الرشيد بتوليه ولاية العهد لولديه الأمين والمأمون ، وإنما بايع ابنه الثالث القاسم والذي لقبه بالمؤتمن سنة ١٨٩هـ / ٨٠٤م ، وقد أشار إلى ذلك اليعقوبي قائلاً : " وخرج هارون الرشيد إلى الري ١٨٩هـ فلما صار

---

(١) ن ، م . جـ٨ ، ص٢٧٥ .

(٢) اليعقوبي ، تاريخ ، جـ٣ ، ص١٤٦ ، الطبري تاريخ ، جـ٨ ، ص ٢٤٠ ، السيوطي ، تاريخ الخلفاء ، ص ٣٤٢ .

(٣) اليعقوبي ، تاريخ ، جـ٣ ، ص١٤٦ ، ويذكر الطبري أن بيعة المأمون بولاية العهد بعد أخيه الأمين تمت في سنة ١٨٢هـ /٧٩٨م . انظر : تاريخ ، جـ٨ ، ص٢٦٩ .

بقرميسين بايع لابنه القاسم بولاية العهد بعد المأمون ، كان بين البيعة للمـــأمون وبيعة القاسم ست سنين " (١)

---

(١) اليعقوبي ، تاريخ ، جـ٣ ص ٢٦١- ١٦٢ ، الطبري ، تاريخ ، جـ٨ ، ص ٣١٦ ، وقـد ذكر المسعودي والسيوطي ، أن الرشيد بايع لابنه القاسم بولاية العهد بعد المـأمون سـنة ١٨٦/ ٨٠٢م . انظر : مروج الـذهب ومعـادن الجـوهر ، جـ ٣،ص ٣٥٤، التنبيـه والإشراف ، منشورات دار ومكتبة الهلال ، بيروت - ١٩٨١ ، ص ٣١٥ ، الـسيوطي ، تاريخ الخلفاء ، ص ٣٤٨ بينما أشار الدينوي أن بيعة القاسم كانت في سنة ١٨٥ هـــ / انظر : الإخبار الطوال تحقيق Ignace Ratchkovsky ليدن / ١٩١٢ ، ص ٣٨٦ .

نصـــوص العهـــد :

قبل ذكر نسخ العهد التي كتبها محمد الأمين لأخيه عبدالله المــأمون ومــا تضمنته من شروط وتعهدات على الأمين ، وكذلك نسخة العهد التي كتبها المأمون لأخيه الأمين وما تضمنته من أمور وشروط وتعهدات على نفسه لأخيه الأمــين ، لابد أن نوضح اننا سنعتمد في ذكر هذه النسخ على اليعقوبي (ت : ٢٨٤هـــ / ٨٩٧م) حيث ذكرها مفصلاً ، بعد ذلك نحلل ما جاء في هذه النسخ مقارنــة مــع الطبري محمد بن جرير (ت : ٣١٠ هــ / ٩٢٢م) ، وكذلك مع الازرقــي (ت : ٢٢٣هــ / ٨٣٧م) ، في كتابه أخبار مكة وكذلك مع القلقشندي (ت : ٨٢١هــ / ١٤١٨م) .

كانت نسخة الكتاب التي كتبها محمد بخطه : " بسم الله الرحمن الرحيم هذا كتاب لعبدالله هارون أمير المؤمنين كتبه محمد بن هارون في صــحة مــن بدنــه وعقله وجواز من أمره أن أمير المؤمنين ولآني العهد من بعده ، وجعل لي البيعة في رقاب المسلمين جميعاً ، وولى أخي عبدالله بن أمير المؤمنين العهد والخلافــة وجميع أمور المسلمين بعدي برضى مني وتــسليم طائعــاً غيــر مكــره ، وولاه خراسان بثغورها وكورها وأجنادها وخراجها وطرازها وبيوت أموالها وصــدقاتها وعشرها وعشورها وجميع أعمالها في حياته وبعد موته ، وشرطت لعبدالله أخي على الوفاء بما جعل له هارون أمير المؤمنين من البيعة والعهد والولاية والخلافة وأمور المسلمين بعدي وتسليم ذلك له وما جعل له من ولاية خراسان وأعمالهــا وما اقطعه هارون أمير المؤمنين ، من قطيعة وجعل له من عقده أو ضيعة مــن

ضياعه وعقده أو ابتاع من الضياع والعقد وما أعطاه في حياته من مال أو حلـــى أو جوهر أو متاع أو كسوه أو رقيق قليلا أو كثيراً فهــو لعبــد الله ابــن أميــر المؤمنين أخي موفرا عليه مسلماً له وقد عرفت ذلك كلــه شــيئاً شــيئاً باســمه وأصنافه ومواضعه أنا وأخي عبد الله بن هارون فان اختلفنا في شيء منه فالقول فيه قول عبدالله أخي لا انتقصه صغيراً ولا كبيرا من ماله ولا من ولايته خراسان وأعمالها ولا اعزله عن شيء منها ولا استبدل به غيره ولا اخلعه ولا أقدم عليــه في العهد والخلافة أحدا من الناس جميعاً ولا ادخل عليه مكروها في نفسه ولا دمه ولا خاص ولا عام من أموره وولايته ولا أمواله ولا قطائعه ولا عقده ولا أغيــر عليه شيئاً بسبب من الأسباب ولا اخذ أحدا من عماله وولاة أموره ممن صــحبه وأقام معه بمحاسبة في ولاية خراسان وأعمالها وغيرها مما ولاه هــارون أميــر المؤمنين في حياته وصحته من الجباية والأموال والطــراز والبريــد والــصدقات والعشر والعشور وغير ذلك من ولايتها ولا آمر بذلك أحدا ولا ارخص فيه لغيري ولا أحدث نفسي فيه بشيء أمضيه عليه ولا التمس قطيعته ولا انقص شيئا ممــا جعل له هارون أمير المؤمنين وأعطاه في حياته وخلافته وسلطانه من جميع مــا سميت في كتابي هذا واخذ له عليّ وعلى جميع الناس البيعة ولا ارخص لأحد من الناس كلهم في خلعه ولا مخالفته ولا اسمع من احد من البرية في ذلك قــولا ولا ارضي به في سر ولا علانية ولا أغض عليه ولا أتغافل عنه ولا اقبل من بر مــن العباد ولا ناصر ولا صادق ولا كاذب ولا ناصح ولا غاش ولا قريب ولا بعيــد ولا احد من ولد آدم ذكرا وأنثى مشورة ولا حيلة ولا مكيده في شيء من الأمور سرها وعلانيتها وحقها وباطلها وباطنها وظاهرها ولا سبب من الأسباب أريد بذلك إفساد

شيء مما أعطيت عبد الله بن هارون أمير المؤمنين من نفسي وشرطت في كتابي هذا علي وواجهت على نفسي وشرطت وسميت وان أراد احد من الناس شراً أو مكروهاً أو خلعاً أو محاربة أو الوصول إلى نفسه ودمه أو حرمه أو ماله أو سلطانه أو ولايته جميعاً أو فرادى أو مسرين ذلك أو مظهرين له أن انصره وأحوطه وادفع عنه كما ادفع عن نفسي ومهجتي ودمي وشعري وبشري وحرمي وسلطاني وأجهز الجنود إليه وأعينه على كل من أعنته وخالفه ويكون أمري وأمره في ذلك واحدا أبداً ما كنت حياً ولا اخذ له ولا أسلمه ولا أتخلى عنه ، وان حدث بهارون حدث الموت وأنا وعبد الله بحضرة أمير المؤمنين أو احدنا أو كنا غائبين عنه مجتمعين كنا أو متفرقين وليس عبد الله بن هارون في ولايته بخراسان فعلي لعبد الله بن هارون أمير المؤمنين أن أمضيه إلى خراسان واسلم له ولايتها وأعمالها وجنودها ولا أعوقه عنها ولا احبسه قبلي ولا في شيء من البلدان دون خراسان وأعجل أشخاصه إليها واليا عليها وعلى جميع أعمالها مفردا بها مفوضاً إليه أعمالها كلها واشخص معه جميع من ضم إليه أمير المؤمنين من قواده وجنوده وأصحابه وكتابه ومواليه وخدمه ومن تبعه من صنوف الناس بأموالهم وأهليهم ولا احبس عنه أحدا منهم ولا أشرك معه في شيء منها أحداً ولا ابعث إليه أمينا ولا كاتباً ولا بنداراً ولا اضرب عليه يديه في قليل ولا كثير وأعطيت أمير المؤمنين هارون وعبد الله على ما شرطت لهما على نفسي من جميع ما سيمته وكتبت في كتابي هذا عهد الله وميثاقه وذمة أمير المؤمنين وذمتي وذمم أبائي وذمم المؤمنين واشد ما اخذ الله على النبيين والمرسلين وخلقه أجمعين من عهوده ومواثيقه والأيمان المؤكدة التي أمر الله بالوفاء ونهى عن

نقضها وتبديلها فان أنا نقضت شيئاً مما أنا عليه أو قبلت من احـد مـن النـاس فبرئت من الله ومن ولايته ومن دينه ومن محمد رسول الله ولقيت الله يوم القيامة كافراً به ومشركاً وكل امرأة هي في اليوم لي أو تزوجتها إلى ثلاثين سنة طـالق ثلاثاً البتة طلاق الحرج والسنة وعلى المشي إلى بيوت الله الحرام ثلاثـين حجـة نذراً واجباً في عنقي حافياً راجلاً لا يقبل الله مني إلا الوفاء بذلك وكل مـال هو لي اليوم أو ملكه إلى ثلاثين سنة هدى بالغ الكعبة الحرام وكل مملوك هو لي اليوم أو أملكه إلى ثلاثين سنة حر لوجه الله عز وجـل ، وكلمـا جعلـت لأميـر المؤمنين ولعبد الله بن هارون أمير المؤمنين وكتبته وشرطته لها وحلفت عليـه وسميت في كتابي هذا لازم لي الوفاء به ولا اضمر غيره ولا انوي إلا إيـاه فـان أضمرت أو نويت غيره فهذه العهود والإيمان المؤكدة كلها لازمة لي واجبة علـيّ وقواد أمير المؤمنين وجنوده وأهل الآفاق والأمصار وعوام المسلمين براء مـن بيعتي وخلافتي وعهدي وهم في حل من خلعي وإخراجي من ولايتي عليهم حتـى أكون سوقه من السوقه وكرجل من عرض الناس ولا حق لي عليهم ولا ولاية ولا بيعة لي في أعناقهم وهم في حل من الإيمان التي أعطوني وبـراء مـن تبعتهـا ووزرها في الدنيا والآخرة " [1] وكتبه محمد بن هارون بخطه .

أما نسخة الشرط الذي كتبه عبد الله بن أمير المؤمنين بخطه في البيـت " بسم الله الرحمن الرحيم : هذا كتاب لعبد الله هارون بن أمير المؤمنين ، كتبه له عبد الله بن هارون أمير المؤمنين في صحة من عقله وجواز من أمره وصدق نيته

---

(١) اليعقوبي ، تاريخ ، جـ٣ ، ص ١٥٢ – ١٥٥ .

فيما كتب في كتابه هذا ومعرفته بما فيه من الفضل والصلاح لــه ولأهــل بيتــه وجماعة المسلمين وولاني العهد والخلافة وجميع أمور المسلمين في سلطانه بعد أخي محمد بن هارون أمير المؤمنين وولاني في حياته وبعد موته ثغور خراســان وكورها وجميع أعمالها من الصدقات والعشور والبريد والطرز وغير ذلك واشترط لي على محمد بن هارون أمير المؤمنين الوفاء بما عقد لي من الخلافة والولايــة للعباد والبلاد بعده ، وولاية خراسان وجميع أعمالها لا يعرض لي في شيء ممــا اقطعني أمير المؤمنين أو ابتاع لي من الضياع والعقد والدور والرباع او ابتعــت لنفسي من ذلك ، وما أعطاني أمير المؤمنين هارون من الأموال والجوهر والكسي والمتاع والدواب في سبب محاسبة لأصحابي ولا يتسع لأحد منهم أبداً ولا يــدخل علي ولا على احد كان معي ومني ولا عمالي ولا كتابي ، ومن استعنت بــه مــن جميع الناس مكروهاً في نفس ولا دماً ولا شعر ولا بشر ولا مال ولا صــغير ولا كبير فأجابه إلى ذلك واقر به، وكتب بذلك كتاباً وكتبه على نفــسه ورضــي بــه هارون أمير المؤمنين وعرف صدق نيته، فشرطت لعبد الله هارون أمير المؤمنين وجعلته له على نفسي أن اسمع لمحمد بن أمير المــؤمنين وأطيعــه ولا اعــصيه وانصحه ولا أغشه وأوفي ببيعته وولايته ولا اغدر ولا انكث وأنفذ كتبه وأموره ، وأحسن مؤازرته ومكانفته وأجاهد عدوه في ناحيتي ما وفي لي بمــا شــرط لــي ولعبد الله هارون أمير المؤمنين ورضي له به وقبلته ولا انتقص شيئاً من ذلك ولا انتقص أمرا من الأمور التي شرطها لي عليه أمير المؤمنين فان احتاج محمد بن أمير المؤمنين إلى جند وكتب إليّ يأمرني بأشخاصهم إليه أو إلــى ناحيــة مــن النواحي او عدو من أعدائه وخالفه وأراد نقص شيء من سلطانه الــذي أسنده

هارون الرشيد أمير المؤمنين إلينا وولاناه أن أنفذ أمره ولا أخالفه ولا اقصر في شيء كتب به إلى وأن أراد محمد بن أمير المؤمنين أن يولي رجلاً من ولده العهد من بعدي فذلك له ما وفى بما جعل لي أمير المؤمنين هارون واشترط لي عليه وشرطه على نفسه في أمري وعلى انفاذ ذلك والوفاء به ولا أغيره ولا أبدله ولا أقدم قبله أحد من ولدي ولا قريباً ولا بعيداً من الناس أجمعين إلا أن يولي هارون أمير المؤمنين احد من ولده العهد بعدي فيلزمني ومحمد والوفاء بذلك ، وجعلت لأمير المؤمنين هارون ولمحمد بن أمير المؤمنين على الوفاء بما شرطت وسميت في كتابي هذا ما وفى لي محمد بن أمير المؤمنين بجميع ما اشترط لي هارون أمير المؤمنين في نفسي وما أعطاني أمير المؤمنين من جميع الأشياء المسماة في الكتاب الذي كتبه له ، وعلى عهد الله وميثاقه وذمة أمير المؤمنين وذمتي وذمم آبائي وذمم المؤمنين واشد ما اخذ الله على النبيين والمرسلين وخلقه أجمعين من عهوده ومواثيقه والإيمان المؤكدة التي أمر الله بالوفاء بها ، فان أنا نقضت شيئاً مما شرطت وسميت في كتابي هذا أو غيرت أو بدلت أو نكثت أو غدرت فبرئت من الله ومن ولايته ومن دينه ومن محمد رسول الله ولقيت الله يوم القيامة كافراً به مشركاً وكل امرأة هي اليوم لي أو أتزوجها إلى ثلاثين سنة طالق ثلاثاً البتة إطلاق الحرج وكل مملوك لي أو املكه إلى ثلاثين سنة أحرار لوجه الله ، وعلى المشي إلى بيت الله الحرام الذي بمكة ثلاثين حجة نذرا واجباً علي وفي عنقي حافياً راجلاً لا يقبل الله مني إلا الوفاء به وكل مال هو لي اليوم أو املكه إلى ثلاثين سنة هدى بالغ الكعبة وكلما جعلت لعبد الله هارون أمير المؤمنين وشرطت

بالغ الكعبة وكلما جعلت لعبد الله هارون أمير المؤمنين وشرطت في كتابي هـذا لازم لي ولا أضمر غيره ولا أنوي سواه ، وشهد الشهود الذين شهدوا على أخيه محمد بن أمير المؤمنين " (١)

تنص نسخة الشرط التي كتبها محمد الأمين لأمير المؤمنين هارون الرشيد على ما يأتي :

١- يعترف محمد الأمين اعترافاً كاملاً للمأمون بولاية العهد والخلافة بعده .

٢- يبقى المأمون على ولاية خراسان ، وله جميع أعمالها .

٣- لا يحق للأمين أن يطالب المأمون ، بالأراضي التي اقطعها لـه هـارون الرشيد فضلاً عن الضياع التي منحها له الخليفة .

٤- ليس للأمين الحق بمطالبة أخيه المأمون بالأموال التي منحها له الخليفة هارون الرشيد في حياة والده .

٥- تسلم مقاليد الخلافة إلى الأمين بعد وفاة الخليفة هارون الرشيد علـى أن يباشر الخليفة الجديد (الأمين) بتسليم المأمون ولاية خراسان ، ويكون الجند الذين كانوا مع الخليفة هارون الرشيد تحت إمرة المأمون .

٦- لا يجوز للامين أن يعزل أي قائد تابع إلى المأمون ، ولا يحـق لـه أن يأمرهم بالتوجيه إلى دار السلام عاصمة الخلافة العباسية .

٧- إذا أراد أي شخص من بني هاشم أن يلتحق بالمأمون فله ذلك ، ولا يحق للامين منع أي فرد من الأسرة الهاشمية من الالتحاق بأخيه .

---

(١) اليعقوبي ، تاريخ ، جـ٣ ، ص ١٥٦ – ١٥٨ .

٨- إن تعيين الولاة للمدن التابعة إلى إقليم خراسان من واجب واختصاص المأمون ، وليس من اختصاص الخليفة الجديد (الأمين) ، ولا يعترض على أي من الولاة الذين عينهم المأمون .

٩- تعيين قائد عام من واجب المأمون وحقه ، وذلك بحكم عمله أميراً على خراسان وما تبعها من مدن ، هذا فضلاً عن أن الأمين ليس له الحق في محاسبة أي قائد عينه ، وهذا يعني أن الخليفة لا يمتلك سلطة قانونية تمنحه الاعتراض على ما يقوم به المأمون في أمور تخص إقليم خراسان.

١٠- إن جمع الضرائب من إقليم خراسان والولايات التابعة له ، وكذلك تعيين رؤساء الدوائر الإدارية للإقليم مثل الدواوين والمحاسبين والموظفين ، وتعيين الولاة من حق المأمون فله الأمر بذلك في تعيين من يراه مناسباً وكفؤاً لهذه المناصب الهامة .

وهذا يعني انه ليس للامين أي عذر شرعي وقانوني ، بعزل أو تعيين أو أمر بجمع الضرائب ، أو محاسبة أصحاب الدواوين والموظفين التابعين له .

وبذلك تكون ولاية خراسان مستقلة استقلالا كاملاً وتاماً عن الخلافة ومركزها بغداد ، وما على المأمون إلا الطاعة الاسمية للخليفة الأمين وذكر اسمه على المنابر أيام الجمع ، وضرب اسمه على السكة .

١١- إن أي عمل يقوم به المأمون أو ترتيب يراه مناسباً لولايته هو من اختصاصه وله الرأي الخاص به، وليس للأمين أي حق بالتدخل في شئون ولاية خراسان ، وكذلك لا يمكن إلحاق الضرر بالمأمون وإفساد قادته وقضاته وولاته ، أو تحريضهم بالتمرد ضد المأمون .

١٢- لا يحق للامين التدخل في منع من انضم إلى المأمون والذين ضمهم أمير المؤمنين هارون الرشيد إلى المأمون ، من أهل بيته وصحابته ، وقضاته، وعماله وكتابه وقواده وخدمه ومواليه فضلاً عن ضياعهم ودورهم ورقيقهم ودوابهم ، سواء أكان هذا الضرر والمكروه صغيراً أم كبيراً .

١٣- إن ارتد احد من القواد أو القضاة أو أي شخص كان ممن ضمهم الخليفة هارون الرشيد والذين أصبحوا تحت سلطة المأمون ، فان على محمد الأمين أن يبادر بسرعة إلى إرجاع هؤلاء المخالفين والخارجين عن طاعة الأمير المأمون .

١٤- إذا أراد الأمين أن يعزل أخاه عبدا لله المأمون عن ولاية العهد ، وكذلك عزله عن ولاية خراسان والولايات التابعة لهذا الإقليم ، أو أراد عزل أو صرف احد القادة الذين ضمهم الخليفة ، هارون الرشيد إلى المأمون ، أو أراد أن يقلص ما في يد المأمون ، ومهما كان هذا الإنقاص صغيراً أو كبيراً مما كان قد أعطاه وضمه الخليفة إلى المأمون ، فان حدث هذا من قبل الأمين ، فللمأمون الحق الكامل بأن يتولى الخلافة على أهل خراسان

وولاياتها ، وعلى جميع المسلمين والأجناد والأمصار القيام مع المـــأمون بالمجاهدة لمن أراد المخالفة ، فضلاً عن الدفاع عنه والنصر له .

١٥- إن نقض محمد الأمين هذه الوصية وخالف الــشروط التـــي اشــترطها الخليفة هارون الرشيد عليه ، فعلى جميـــع الـــولاة والقـــادة والقــضاء والموظفين والجيش بعدم الطاعة لمحمد الأمين

١٦- ليس لمحمد الأمين الحق في عقاب العمال والولاة وجـــامعي الــضرائب والطراز والبريد والصدقات والعشر والعشور ، التابعين إلـــى المـــأمون ، الذين عينهم هارون الرشيد .

أما أهم النقاط التي وردت في نسخة الشرط التي كتبها المأمون فهي :

١- على المأمون السمع والطاعة ولا يخالف أوامر أخيه محمد الأمين ولا يعصيه ، وأن يقدم له النصيحة والمشورة ولا يحاول أن يغشه ، وأن يفي له ببيعته وولايته ، وكذلك لا يغدر بأخيه ولا يحيك الدسائس ضده ، ولا ينكث العهد ، ويساعده على جهاد عدوه .

٢- كما ورد في نسخة الشرط التي كتبها المأمون أيضاً للامين الحق في تعيين ولي عهد من بعد المأمون ، وعلى الأخير أن لا يعترض على ذلك، إلا إن حدث وان عين الخليفة هارون الرشيد شخصاً ثالثاً من ولده ، فعلى الأمين والمأمون الالتزام بذلك وتقديم الوفاء فيما عمل الخليفة هارون الرشيد .

٣- النقاط التي ذكرت في نسخة شرط محمد الأمين معاده بصيغة أخرى في نسخة الشرط التي كتبها المأمون والتي هي من صالح المأمون وعلى أخيه الأمين الالتزام بها والوفاء له .

وبعد استقرائنا عما ورد في نسختي الشرط التي كتبها كل من الأمين والمأمون ، يمكن أن نكشف حقوق الخليفة الفعلية في حالة تسلمه السلطة ، ومدى التجاوز الذي سيحصل على الخليفة الجديد الأمين عندما يتسلم السلطة ، مقارنة مع ما جاء في كتاب الأحكام السلطانية للماوردي الذي قدم لنا معلومات مهمة ووافية توضح حقوق وواجبات الخليفة.

إن ما قام به الخليفة هارون الرشيد فيما يخص ولاية العهد وكتابة نسختي الشرط التي أملاها على ولديه الأمين والمأمون سنة ١٨٦هـ / ٨٠٢م في مكة المكرمة ، وعلقهما على جدران الكعبة [١]، هي حالة فريدة وخطيرة بل هي حالة خروج على المألوف من الأثر ، خاصة وانه عين لمنصب الخلافة وليي عهد قاصرين لم يتجاوزا سن الرشد[٢]. حيث بايع لابنه الأمين في سنة ١٧٥هـ / ٧٩١م وعمره لم يتجاوز الخمس سنوات[٣] ، يقول السيوطي نقلاً عن الذهبي : " فكان هذا أول وهن جرى في دولة الإسلام من حيث الإمامة [٤] " والمأمون بايع له في سنة ١٨٣هـ/ ٧٩٩م ، وهو قاصر أيضاً حيث بلغ عمره آنذاك ثلاث

(١) ابن خياط ، خليفة ، تاريخ ، تحقيق الدكتور أكرم ضياء العمري ، مطبعة محمد هاشم الكتبي ، ط٢ ، دار القلم ومؤسسة الرسالة ، بيروت ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م ، ص ٤٥٧ ، الدنيوري ، الأخبار الطوال ، ص ٣٨٣ .

(٢) الصالح ، صبحي ، النظم الإسلامية نشأتها وتطورها ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٨٠، ص ٢٦٩ ، رفاعي ، احمد فريد ، عصر المأمون ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٣٤٦ه/ ١٩٢٧م ، ص ١٣٠.

(٣) ورد عند الدكتور فاروق عمر فوزي أن عمر محمد الأمين حين بايعه الرشيد بولاية العهد كان عشر سنوات . انظر : العباسيون الأوائل ، جـ٣، ص ٢٧ .

(٤) السيوطي ، تاريخ الخلفاء ، ص٣٤٨ .

عشرة سنة. وحتى في وقت كتابة نسختي الشرط فإن ولي عهده لم يبلغا من العمر إلا ستة عشر عاما وهما لا زالا قاصرين [١].

وفي سنة ١٨٩ هـ / ٨٠٤م ، بايع لابنه القاسم من بعد عبد الله المأمون ولقبه بالمؤتمن وولاه الجزيرة والثغور وهو ما زال صبياً [٢] . حتى أن الناس قالوا : " لقد ألقى بأسهم بينهم وعاقبة ما صنع في ذلك لخوفه إلى الرعية [٣] " .

إن فعلته هذه أدت إلى وضعه بداية تفكيك الدولة الإسلامية ، فضلاً عن النزاعات والخصومات بين الأخوين وما جرى بينهما [٤] مما أدى إلى مقتل الخليفة محمد الأمين ، فضلاً عن فسح المجال أمام تعاظم النفوذ الفارسي.

وأول ما يبرز من الأمور المهمة في نسختي الشرط ، تقويض سلطة الخليفة الجديد فضلاً عن فصل إقليم من الأقاليم المهمة في الدولة العربية الإسلامية ألا وهو إقليم خراسان " ... أنا وأي عبد الله بن هارون فإن اختلفنا في شيء منه فالقول فيه قول عبد الله أخي لا انتقصه صغيراً ولا كبيراً ..." [٥] .

---

(١) الجومرد ، عبد الجبار ، هارون الرشيد ، جـ٢ ، المكتبة العمومية ، بيروت ١٣٧٦ هـ / ١٩٥١م ، ص ٤٢٣ .

(٢) انظر : اليعقوبي ، تاريخ ، جـ٣ ، ص ١٦١ – ١٦٢، الطبري ، تاريخ جـ ٨ ، ص٢٧٦، السيوطي ، تاريخ الخلفاء ، ص ٣٤٨ .

(٣) الطبري ، تاريخ ، جـ٨ ، ص ٢٧٦ .

(٤) حسن ، إبراهيم حسن ، النظم الإسلامية ، مصر – ١٩٣٩ ، ص ٦٥ ، فوزي ، العباسيون الأوائل ، جـ٣ ، ص ١١ .

(٥)اليعقوبي ، تاريخ ، جـ٣ ، ص ١٥٣ .

إن هذا العمل مخالف للعرف والتقاليد لأنه لا يمكن لخليفة أن يوافق على شيء مخالف لإعطائه الخليفة السابق شرطاً بذلك.

إن سلطة الخليفة هي أساس الحكم في الدولة العربية الإسلامية وتتلخص في :

١- حراسة الدين .

٢- سياسة الدنيا [١].

أي بمعنى رعاية الدين والاشتغال بالسياسة وفن الحكم ، فهي بذلك رئاسة عملية [٢] لو نطبق هذا على سلطة الخليفة محمد الأمين الفعلية تجاه أي إقليم من أقاليم الدولة العربية الإسلامية ومن ضمنها خراسان لنجد مخالفة بشكل كبير لنرى ما تجعل نسخة الشرط على الأمين ".... لا انتقصه صغيراً ولا كبيراً من ماله ولا من ولايته خراسان وأعمالها ولا اعزله عن شيء منها ولا استبدل به غيره ولا اخلعه ولا أقدم عليه في العهد والخلافة أحدا من الناس جميعاً ولا ادخل عليه مكروهاً في نفسه ولا دمه ولا خاص ولا عام من أموره وولايته ولا أمواله ولا قطائعه ولا عقده ولا أغير عليه شيئاً بسبب من الأسباب ولا آخذ احد من كتابه وعماله وولاة أموره .... [٣]

---

(١) الماوردي ، الأحكام السلطانية ، ص ٥ .

(٢) ماجد ، عبد المنعم ، تاريخ الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى ، جـ٢ ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة – ١٩٧٢م ، ص ٢٩ .

(٣) اليعقوبي ، تاريخ ، جـ٣ ، ص ١٥٣ ، الطبري ، تاريخ ، جـ٨ ، ص ٢٨٠ ، الازرقي ، أخبار مكة ، جـ١ ، ص ١٥٥ .

وهناك أمر آخر ورد في نسخة الشرط التي كتبها المأمون ، تعطي امتيازاً مهما للمأمون ، في حالة عدم الالتزام بالشروط التي أملاها الرشيد علـى ابنـه محمد الأمين وهو أن المأمون يعترف ويقر بشكل واضح بأنه سوف يـنقض مـا كتبه في نسخة الشرط ولا يقدم أية مساعدة ومعونة لأخيه الأمين ، وقد أشار إلى هذا الشرط الطبري في نسخة الشرط التي كتبها المأمون قائلاً : (... وما وفى لي بما شرط لأمير المؤمنين في أمري وسمي في الكتاب الذي كتبه لأمير المـؤمنين ورضي به أمير المؤمنين في أمري بشيء من ذلك ولم ينقض أمرا من الأمـور التي شرطها أمير المؤمنين لي عليه ... [1]

بينما لم يرد للامين مثل هذا فيما لو لم يلتزم المأمون بما شرط على نفسه لأخيه الأمين ، فما هو إلا إجراء الذي يتخذه الخليفة الجديد تجاه ؟

وهناك نقطة أخرى مهمة وردت في نسخة الشرط التي كتبها المـأمون ، وهي تعيين ولي عهد بعد المأمون ، فقد ورد أنه من حق الأمين في تعيـين ذلـك أحدا من ولده ولا يجوز الاعتراض أو تقديم احد من ولدا المأمون او من الناس أو من الأسرة العباسية لا قريباً ولا بعيداً وقد أقر ذلك المأمون حيث ورد على لسانه: (... وان أراد محمد أن يولي رجلاً من ولده العهد والخلافة من بعدي فذلك له مـا وفى لي بما جعله أمير المؤمنين إلي واشترطه لي عليه على نفسه فـي أمـري وعلى إنفاذ ذلك والوفاء له به ولا انقض من ذلك ولا غيره ولا أبدله ولا أقدم قبله

---

(١)الطبري ، تاريخ ، جـ٨، ص ٢٨٢ .

أحدا من ولدي ، ولا قريباً ولا بعيداً ، من الناس أجمعين ، إلا أن يولي أمير المؤمنين هارون احد من ولده العهد من بعدي ، فيلزمني ومحمد الوفاء له) (١) .

يتضح لنا من هذا النص أمران ، أولهما أن المأمون له علم مسبق بان هارون الرشيد سوف يعيين أحدا من ولده ولي عهد للخلافة من بعد المأمون. وهذا ما حدث فعلا فان الخليفة هارون الرشيد عين ابنه القاسم ولي عهد للخلافة بعد المأمون في سنة ١٨٩هـ / ٨٠٤م (٢).

والأمر الثاني عدم الالتزام بما عهد المأمون على نفسه فيما لو عين الخليفة هارون الرشيد ولي عهد آخر من ولده من بعد المأمون ، حيث أن المأمون خلع فعلاً القاسم الملقب " بالمؤتمن " سنة ٢٠١هـ/ ٨١٧م (٣) . فلم يحدث أي شيء له ولم يطلب من احد بخلع المأمون لأنه لم يلتزم بنسخة الشرط ، حيث يؤكد النص بشكل لا يقبل الجدل أبداً " .... إلا أن يولي أمير المؤمنين هارون احد من ولده العهد من بعدي فيلزمني ومحمد الوفاء له (٤) " .

---

(١) اليعقوبي ، تاريخ ، جـ٣، ص ١٥٧ ، الطبري ، تاريخ ، جـ٨ ، ص ٢٨٢ .

(٢) اليعقوبي ، تاريخ ، جـ٣ ، ص ١٦١ – ١٦٢ ، الطبري ، تاريخ ، جـ٨ ، ص ٣١٥

بينما يقول المسعودي أن تعيين القاسم لولاية العهد كانت في سنة ١٨٦ هـ/ ٨٠٢ ، أنظر: مروج الذهب ومعادن الجوهر ، جـ ٣ ، ص ٣٥٤ ، ابن اعثم ، كتاب الفتوح ، جـ ٨ ، ص ٢٧٢ ، الدنيوري ، الأخبار الطوال ، ص ٣٨٦ ، السيوطي ، تاريخ الخلفاء ، ص ٣٤٨ .

(٣)الطبري ، تاريخ ، جـ٨ ، ص ٥٥٤ ، السيوطي ، تاريخ الخلفاء ، ص ٣٦٥ .

(٤)اليعقوبي ، تاريخ ،جـ٣ ، ص ١٥٧ ، الطبري ، تاريخ ، جـ٨ ، ص ٢٨٢ .

فأين الوفاء من المأمون ؟ هذا من جانب ومن جانب آخر فالمأمون لم يلتزم بنسخة الشرط أبداً فيما يخص هذه الفقرة بالذات حيث أنه بايع في سنة ٢٠١ هـ / ٨١٧م ، علي بن موسى الرضا كولي عهد للخلافة من بعده . وبعد مقتل علي بن موسى الرضا ، قام المأمون بمبايعة ابنه العباس بولاية العهد وقد أشار إلى ذلك الدينوري قائلاً :

" وقد بايع العباس بن المأمون بولاية العهد من بعده وخلفه بالعراق ... (١)

أليس هذا دليلاً على أن المأمون نقض الشرط الذي كتبه على نفسه لأمير المؤمنين هارون الرشيد بالالتزام والوفاء للشخص الذي يعينه الخليفة هارون الرشيد ؟

هذا فضلاً عن أن محمد الأمين قام وعزل القاسم عن جميع المناطق التي ولاها إياه هارون الرشيد سنة ١٩٤هـ-٨٠٩م وقد ذكر ذلك الطبري والسيوطي ، "وفيها – يعني سنة ١٩٤هـ عزل محمد أخاه القاسم عن جميع ما كان أبوه هارون ولاه من عمل الشام وقنسرين والعواصم والثغور ، وولى مكانه خزيمة بن خازم وأمره بالمقام بمدينة السلام (٢) "

(١) الأخبار الطوال ، ص ٣٩٦ .

(٢)الطبري ، تاريخ ، جـ٨ ، ص ٣٧٤ ، السيوطي ، تاريخ الخلفاء ، ص ٣٥٥ .

لم يظهر أي صوت معارض ضد الأمين أو ذمه على ما قام به ، علما بأن هارون الرشيد قد أوصى به ، وهذا عكس ما قام به المؤيدون للمأمون من وضع الروايات والأقوال ضد الخليفة محمد الأمين فيما يخص ولاية العهد .

أما فيما يخص إبقاء هارون الرشيد القاسم أو خلعه بيد عبد الله المأمون عندما يتولى منصب الخلافة [١] فهي رواية موضوعة ، وضعت لتبرير ما قام به المأمون ، من خلع أخيه القاسم من ولاية العهد ، وقد أوضحنا النقطة ، أعلاه قبل هذا لان النص الذي أورده اليعقوبي والطبري في نسخة الشرط واضحة ولا لبس فيها ، فهي تلزم المأمون كامل الالتزام بالوفاء للخليفة هارون الرشيد فيما لو عين ولي عهد آخر من ولده [٢] .

وأما الجانب الآخر فيتبين في الفائدة من تعيين القاسم ولي عهد ثالث للخلافة إذا كان أمره في البقاء أو الخلع مرهوناً بيد المأمون فيما إذا أفضت الخلافة إليه ومن المعلوم مسبقاً أن المأمون سوف يخلع القاسم. وهذا ما حدث فعلاً عندما عين ولي عهد جديد هو علي بن موسى الرضا سنة ٢٠١هـ / ٨١٧م[٣].

---

(١) انظر : الطبري ، تاريخ ، جـ٨ ، ص ٣١٥ ، المسعودي ، مروج الذهب ومعادن الجوهر جـ٣ ، ص ٣٥٤ن .

(٢) انظر : اليعقوبي ، تاريخ ، جـ٣ ، ص ١٥٧ ، الطبري ، تاريخ ، جـ٣ ، ص ٢٨٢

(٣) الطبري ، تاريخ ، جـ٨ ، ص ٥٥٤ .

والسؤال الذي يطرح نفسه ، هل ترى فعلاً ان مثل هذا القرار يصدر عن الخليفة هارون الرشيد في تعيين ولده القاسم ولياً لعهد الخلافة بعد أخيه المأمون جاءت بدون دراسة ودراية من الخليفة ؟ أو أن الخليفة هارون يجعل قراره هذا وما قام به قراراً محكوماً عليه بالفشل قبل ولادته ، والمعروف عن الرشيد الحنكة السياسية والقدرة الإدارية .

وهناك أمر أخر مهم أورده الطبري في نسخة الشرط التي كتبها محمد الأمين نورده كما ذكره : " وليس لمحمد ابن أمير المؤمنين هارون ولا لعبد الله ابن أمير المؤمنين إن يخلعا القاسم بن أمير المؤمنين هارون ولا يقدما عليه أحداً من أولادهما وقراباتهما ولا غيرهم من جمع البرية ، فإذا أفضت الخلافة إلى عبد الله ابن أمير المؤمنين فالأمر إليه في إمضاء ما جعله أمير المؤمنين من العهد للقاسم بعده أو صرف ذلك عنه إلى من رأى من ولده وأخوته وتقديم من أراد إن يقدم قبله وتصيير القاسم ابن أمير المؤمنين بعد من يقدم قبله يحكم في ذلك بما أحب ورأى "(١).

إن هذا النص الذي أورده الطبري والذي جاء في نسخة الشرط التي كتبها الأمين يحتاج إلى نقد وتحليل ومناقشة ، وذلك للتناقض الكبير الذي ورد في النص أعلاه .

---

(١) م . ن ، ص ٢٨٠ – ٢٨١ .

لم يتعرض لهذا النص احد من المؤرخين المحدثين في تحليلـــه ودراســته ونقده ومناقشته سوى الأستاذ الدكتور فاروق عمر فوزي ، حيث عرض ما ذكره الطبري قائلاً : " بينما أعطى للمأمون إذا أفضت الخلافة إليه الخيار وبقاء أخيــه الثالث المؤتمن أو عزله [١] ". وكذلك أشار إلى العهود التـــي ذكرهـــا اليعقـــوبي والطبري قائلاً : "ولكن نص تعهد الأمين يختلف " في الطبري عنه في اليعقـــوبي في نقاط جوهرية ثلاث : أولهما تحديد المنطقة التي يحكمها المأمون مـــن الـــري وهمدان وحتى أقصى إقليم خراسان والثانية يذكر اسم القاسم وهو الابـــن الثالـــث للرشيد الذي عينه ولياً للعهد بعد المأمون وأعطى حق إعفائه من هـــذا المنـــصب للمأمون. وثالثهما جمله تشير إلى أن كل المسلمين مسئولين أمام الله تعالى بـــان يحافظوا على ما في العهد من شروط في صالح المأمون [٢].

إن الأستاذ الدكتور فاروق عمر ذكر بصورة هامشية ما ذكره الطبري حول بيعة القاسم وكررها مرة ثانية عند مقارنته للعهود بين اليعقوبي والطبـــري ،دون مناقشة. ولم يتعرض للتناقض الحاصل الذي ورد في نسخة العهـــد التـــي كتبهـــا الأمين من تناقض حول أمر القاسم .

وعن هذا التناقض نرى ما يأتي:

---

(١) فوزي ، فاروق عمر ، الخلافة العباسية ، جامعة بغداد ، ١٩٨٦، ص ١٨٩ .

(٢) الخلافة العباسية ، ص ١٩٠ .

أولاً : نبدأ في ذكر كتابة نسختي الشرط التي كتبها كل من الأمين والمأمون، كان قد تم في سنة ١٨٦هـ / ٨٠٢م [١] . بينما بيعة القاسم بولاية العهد والخلافة حدثت سنة ١٨٩هـ / ٨٠٤م[٢] .

ثانياً : إن هذا النص لم يرد في نسخة الشرط التي ذكرها اليعقوبي (ت: ٢٨٤هـ/ ٨٩٧م) وهو أقدم من الطبري ، والعيقوبي مؤرخ ثقة والمصادر التي اعتمد عليها أيضاً موثوقة ، وكذلك لم ترد عن الازرقي ، عندما تعرض إلى نسخة العهد التي كتبها الأمين ، هذا فضلاً عن أن الاشرف الغساني هو الآخر لم يذكر هذا الأمر عندما تعرض إلى نص نسخة العهد الذي كتبه الأمين [٣] .

ثالثاً : التناقض الواقع في نص الطبري، فيقول الطبري : " وليس لمحمد ابن أمير المؤمنين هارون ولا لعبد الله ابن أمير المؤمنين أن يخلعا القاسم ابن أمير

---

(١) ابن خياط ، تاريخ ، ص ٤٥٧ ، اليعقوبي ، تاريخ ، جـ٣ ، ص ١٥٢ ، الطبري ، تاريخ ، جـ٨ ، ص ٢٧٨ ، الدنيوري ، الأخبار الطوال ، ص ٣٨٣ . المسعودي ، مروج الذهب ، جـ٣ ، ص ٣٥٣ .

(٢) الطبري ، تاريخ ، جـ٨ ، ص ٣١٥ .

(٣) انظر الازرقي أبو الوليد محمد بن عبد الله ، أخبار مكه وما جاء فيها من الآثار ،جـ١، صححها وعلق حاشيتها ووضع فهارسه رشيد صالح مخلص ، المطبعة الماجدية ، مكة المكرمة ، ١٣٥٧هـ ، ص ١٥٦ – ١٥٧م ، الاشرف الغساني ، مخطوط نسخة مصورة بالفوستات تحت رقم ٥٣ت تاريخ ، نسخة المجمع العلمي العراقي ورقة ١٨٦٥أ ، ١٨٦٦أ .

المؤمنين هارون ولا يقدما عليه احد من أولادهما وقراباتهما ولا غيـرهم من جميع البرية [١]

ثم يتناسى الطبري ما أثبته أعلاه فيرجع ويقول :" .... فإذا أفضت الخلافة إلى عبد الله ابن أمير المؤمنين فالأمر إليه في إمضاء ما جعله أمير المؤمنين من العهد للقاسم بعده أو صرف ذلك عنه إلى من ولده وأخوته وتقـديم مـن أراد أن يقدم قبله ، وتصير القاسم ابن أمير المؤمنين بعد من يقدم قبله ، يحكم في ذلك بما أحب ورأى " [٢].

التناقض أعلاه واضح جداً. فمن غير المعقول أن يملي الرشيد على ولـده الأمين مثل هذا التناقض والمرفوض أساساً والغير المنطقـي ، ثـم أن اليعقـوبي والطبري ذكرا في نسخة العهد التي كتبها المأمون ما يلي : " وان أراد محمد ابن أمير المؤمنين أن يولي رجلاً من ولده العهد من بعدي فذلك له ما وفى بما جعـل لي أمير المؤمنين هارون واشترط لي عليه وشرطه على نفسه في أمري وعلـى إنقاذ ذلك والوفاء به ولا أغيره ولا أبدله ولا أقدم قبله احد من ولدي ولا قريباً ولا بعيداً من الناس أجمعين إلا أن يولي هارون أمير المؤمنين أحداً من ولـده العهـد بعدي فيلزمني ومحمد والوفاء بذلك" [٣].

---

(١) تاريخ ، جـ٨ ، ص ٢٨٠ .

(٢) تاريخ ، جـ٨ ، ص ٢٨٠-٢٨١ .

(٣) اليعقوبي ، تاريخ ، جـ٣ ، ص ١٥٧ ، الطبري ، تاريخ ، جـ٨ ، ص ٢٨٢ .

واضح من النص أعلاه انه لا توجد بيعة للقاسم أبداً فإذا كانت هناك بيعة فعلاً لذكرها المأمون صراحة دون التباس وغموض ، وكما أثبتنا سابقاً أن كتابة العهود كانت في مكة المكرمة عام ١٨٦هـ / ٨٠٢م ، بينما كانت بيعة القاسم في سنة ١٨٩هـ / ٨٠٤م [١].

ثم أن العبارة ما قبل الأخيرة من النص واضحة جداً ، حيث لم يكن قد اخذ للقاسم البيعة من قبل الرشيد ، إذ يشير النص إلى أن لمحمد الأمين الحق في تعيين ولي عهد بعد المأمون وان المأمون لا يعترض ولا يبدل ولا ينقض ذلك ، فأين المؤتمن والبيعة له ؟

ومن الجدير بالملاحظة أن الطبري يذكر هذا النص في أحداث سنة ١٨٩هـ / ٨٠٤م ، وتجديد البيعة لمحمد الأمين وعبد الله المأمون ، يقول: " ... ووجه هرثمة بن أعين صاحب حرسه إلى بغداد ، فأعاد اخذ البيعة على محمد بن هارون الرشيد وعلى من بحضرته لعبد الله والقاسم ، وجعل أمر القاسم في خلعه وإقراره إلى عبد الله ، إذا أفضت الخلافة إليه " [٢].

دليل آخر يشير إليه الطبري بعدم وجود أي بيعة للقاسم في نسخة العهد التي كتبها محمد الأمين وكذلك المأمون ، حيث قال : " وقد نسخ ذلك أمير

---

(١) الطبري ، تاريخ ، جـ٨ ، ص ٢٧٦ .

(٢) ن . م . جـ٨ ، ص ٣١٥ .

المؤمنين ذينك الشرطين اللذين كتبهما لأمير المؤمنين أبناءه محمد وعبد الله في بطن الكعبة في أسفل كتابه هذا فاحمد الله عز وجل على ما صنع لمحمد وعبد الله ولي عهد المسلمين حمدا كثيراً ، واشكره ببلائه عند أمير المؤمنين وعند ولي عهد المسلمين وعند جماعة امة محمد صلى الله عليه وسلم كثيرا " (١)

واضح من النص أعلاه أن الكلام يخص وليا عهد الرشيد محمد الأمين وعبد الله المأمون وهذا دليل على عدم وجود أية بيعة للقاسم في هذا الوقت .

ثم أن الطبري تظهر رواياته المضطربة مرة ثانية حول هذا الأمر عند تعرضه لأحداث سنة ١٨٦هـ / ٨٠٢ م ، فيذكر نصا قد ذكره في أحداث سنة ١٨٩هـ / ٨٠٤ ، دون أي تغيير أو تلاعب في كلماته (٢).

ويبدو لنا أن نسخة العهد التي كتبها الأمين وكذلك نسخة المأمون غير متفق عليها من قبل المؤرخين ، وقد أوضحنا هذا الأمر .

أما النقد الخارجي لنسخة العهد ، فإن النصوص وردت دون سلسلة رواة في اليعقوبي وكذلك الطبري ، كما أن نسختي العهد غير مذكورة عند خليفة بن

---

(١) الطبري ، تاريخ ، جـ ٨ ، ص ٢٨٥ .

(٢) انظر الطبري ، تاريخ ، جـ٨ ، ص ٢٨٦ ، ثم قارن ذلك مع أحداث سنة ١٨٩هـ / ٨٠٤م ، ن . م ، جـ ٨ ، ص ٣١٥ .

خياط وابن قتيبة ولا البلاذري ولا ابن أعثم الكوفي ، ولا غيره من المؤرخين ، مثل ابن الأثير والذهبي وابن كثير وابن خلدون .

إن خليفة مثل هارون الرشيد ، وبما يتصف به من حسن السياسة وحنكه في القيادة وتدبير الأمور ، فضلاً عن اختباره الأمور ، حيث أكدت المصادر التاريخية انه كان في قلق شديد على أمر الخلافة وفيمن يتولاها [١] فقد تم تعيين ولديه الأمين والمأمون وليا عهده ، ثم بعد ذلك بايع ولده الثالث القاسم ولقبه ، " بالمؤتمن " ويجعل تحت سلطته كل من الشام وقنسرين والعواصم والجزيرة[٢]، ثم يأتي بعد ذلك ويجعل أمره في إبقائه كولي عهد بعد المأمون بيد الأخير ، إن شاء خلعه وان شاء أبقاه ، ثم أن الرشيد يعلم ويعرف تمام المعرفة أن المأمون سوف يخلع القاسم ويبايع لشخص آخر ، وهذا ما حدث ، والسؤال الذي يطرح نفسه . ما الفائدة من جعل القاسم ولي عهد بعد المأمون إذا كان أمره بيد أخيه المأمون إن أراد خلعه أو أبقاه ؟

(١) كلوب ، جون باجوت ، إمبراطورية العرب ، تعريب خيري حماد ، بيروت – ١٩٦٨ م ، ص ٥٢٥.

(٢) علي ، سيد أمير ، مختصر تاريخ العرب ، ترجمة عفيف البعلبكي ، بيروت ١٩٦٨، ص٣٢٣ .

مرة أخرى يظهر الوضع من قبل الرواة والتناقض في رواياتهم حول أمر القاسم وبيعته وإبقائه بيد المأمون فيما لو أفضت الخلافة إليه، يظهر هذه المـرة في الكتب التي أرسلها محمد الأمين إلى أخيه صالح ، وقـد ظهـرت فـي عـام ١٩٣هـ /٨٠٨ ، حيث بعث محمد الأمين وهو خليفة نسخه كتابـه إلـى أخيـه المأمون وهو أمير على خراسان ما نصه : " وخذ البيعة عمن قبلك مـن قـوادك وجندك جعلها لك أمير المؤمنين من نسخها لها وإثباتها ...[١] " وفي نهاية الكتاب يختمها الخليفة الأمين : " وكتب بكر بن المعتمر بين يدي وإملائي في شوال سنة اثنتين وتسعين ومائة " [٢].

وكذلك نسخة كتاب الأمين إلى أخيه صالح قائلاً : " ... وخذ البيعة علـى من قبلك من ولد أمير المؤمنين وأهل بيته ومواليه وخاصته وعامته لمحمد أميـر المؤمنين ثم لعبد الله بن أمير المؤمنين ثم للقاسـم بـن أميـر المـؤمنين علـى الشريطية التي جعلها أمير المؤمنين صلوات الله عليه من نسخها على القاسـم أو إثباتها . [٣] " ثم يختم كتابه الخليفة محمد الأمين بعبـارة " .. وكتـب بكـر بـن المعتمر بين يدي وإملائي في شوال سنة اثنتين وتسعين ومائة " .

---

(١) الطبري ، تاريخ ، جـ٨ ، ص ٣٦٧ .
(٢) ن . م . جـ٨ ، ص ٣٦٨ .
(٣) ن . م . جـ٨ ، ص ٣٦٨ .

الأمر واضح جداً في هذين النصيين فيما يخص أمر القاسم ، حيث إن محمداً الأمين استلم مقاليد الخلافة في سنة ١٩٣هـ - / ٨٠٨م ، وهي السنة التي توفي فيها هارون الرشيد ، ويذكر الطبري بيعة محمد الأمين قائلاً :
" وفي هذا السنة – يعني سنة ١٩٣هـ – بويع لمحمد الأمين بن هارون الرشيد في عسكر الرشيد ..[١] بينما تواريخ الكتابين واضحة ومثبتة في نهايتهما هي شوال سنة ١٩٢هـ . فكيف حدث هذا ؟ أن هذا الوضع هو من قبل الرواة الذين يميلون ويتحزبون للمأمون لتبرير ما قام به من خلع القاسم .

إن الباحث الدقيق المتبصر والمتفحص في هذا الأمر ليصل إلى نتيجة مهمة مفادها أن هذا الأمر هو من وضع الرواة. ويبدو لنا من قبل المؤيدين للمأمون وبضغط منهم لجعل موقف المأمون سليماً أمام الرعية ، لان المأمون فعلاً خلع القاسم سنة ٢٠١هـ/ ٨١٧م ، وعين ولي عهد آخر هو علي بن موسى الرضا في خراسان. وهذا ما يجعلنا نؤكد أن وراء هذا الأمر مؤامرة ...أدت إلى أن يخلع المأمون أخاه القاسم من ولاية العهد ويبايع لشخص آخر من غير الأسرة العباسية [٢] .

ويبدو لنا أيضاً ،أن الأمين ربما أحس بعمق خطر الملتفين حول المأمون وعمق المؤامرة الفارسية على العرب والمسلمين، فيشير الطبري قائلاً : " قال :

---

(١) ن . م . جـ٨ ، ص٣٦٥ .
(٢) انظر : الطبري ، تاريخ ، جـ٨ ، ص ٤٥٤ .

ولما عزم محمد على خلع المأمون دعا يحيى ابن سليم فشاور في ذلك فقال يحيى : يا أمير المؤمنين ، كيف بذلك لك مع ما قد وكد الرشيد من بيعته وتوثق بها من عهده والأخذ للأيمان والشرائط في الكتاب الذي كتبه فقال لـــه محمـــد : إن رأي الرشيد كان فلته شبهها عليه جعفر بن يحيى بسحره واستمالة برقاه وعقده فغرس لنا غرساً مكروهاً لا ينفعنا ما نحن فيه معه إلا بقطعة ولا تستقيم لنـــا الأمـــور إلا باجتثاثه والراحة منه " [١].

بذلك يتضح لنا أن جعفر البرمكي كان له دور في عملية التآمر الفارســي، وان البرامكة دبروا ووضعوا هذا الأمر وخططوا في القضاء على الدولة العربيــة الإسلامية وذلك عن طريق التناحر بين أفراد العائلة الحاكمــة وبالتــالي إضــعاف السلطة العربية .

خصوصاً إذا علمنا إن فكرة تعيين ولي عهد لهارون الرشيد جــاءت عــن طريق الفضل بن يحيى ، وبيعة المأمون جاءت فكرتها عن طريق جعفر بن يحيى، وان فكرة تعيين القاسم والمبايعة له جاءت عن طريق عبد الملك بن صالح .

إن بداية الخلاف بين الأمين والمأمون يوضحه لنـــا الطبـــري فـــي ســـنة ١٩٣هـــ/٨٠٨م ، قائلاً : " وفي هذه السنة – يعني سنة ١٩٣هــ – كـــان بـــدء اختلاف الحال بين الأمين محمد وأخيه المأمون ، وعزم كل واحد منهما بـــالخلاف على صاحبه فيما كان والدهما هارون اخذ عليهما العمل به في الكتاب الذي ذكرناه انه كان كتبه عليهما وبينهما " [٢].

---

(١) ن . م ، جــ٨ ، ص ٣٨٤-٣٨٥.

(٢) الطبري ، تاريخ ، جــ٨ ، ص ٣٦٥ .

ويؤكد الطبري قائلاً : " وفيها – يعني سنة ١٩٤هـ – مكر كل واحد منهما بصاحبه محمد الأمين وعبد الله المأمون وظهر بينهما الفساد " (١).

وواضح من النص أن كلاً الأخوين كانا قد عزما على الخلاف. وهناك إشارة يذكرها الطبري أن الفضل بن سهل كان يخطط ضد الأمين في أواخر حياة الرشيد وهذه الإشارة جاءت على لسان الفضل بن سهل قائلاً : " وذكر الحسن الحاجب أن الفضل بن سهل اخبره قال :استقبل الرشيد وجوه أهل خراسان ، وفيهم الحسين بن مصعب . قال : ولقيني فقال لي : الرشيد ميت احد هذين اليومين ، وأمر محمد بن الرشيد ضعيف ، والأمر أمر صاحبك مد يدك . فمد يده فبايع للمأمون بالخلافة . قال : ثم أتاني بعد أيام ومعه الخليل بن هشام ، فقال : هذا ابن أخي وهو لك ثقة خذ بيعته " (٢) .

بذلك يتضح أن الموالين للمأمون كانوا يعملون على توسيع دائرة الخلاف بين الأخوين ، من اجل إحياء الإمبراطورية الفارسية ، وهذا هدف البرامكة ومن قبلها أعداء العرب والإسلام مثل أبي مسلم الخراساني وأبي سلمة الخلال ، العمل على إنهاء السلطة العربية والقضاء على الإسلام ، وبالمقابل هناك زمرة الأمين بزعامة الفضل بن الربيع وعلى بن عيسى بن ماهان والسندي وغيرهما (٣).

---

(١) ن . م ، جـ٨ن ص ٣٧٤ .

(٢) ن . م . جـ٨ ، ص ٣٧٠.

(٣) الطبري ، تاريخ ، جـ٨ ، ص ٣٧٥ .

ومن هذا كله يمكن القول أن ما ورد في وثيقة العهد التي كتبها الأمين حول بيعة القاسم وان أمره مرهون بعبد الله المأمون ، وان أراد به البقاء أبقاه وإذا أراد عزلهُ عزله، ولكن يحدث فيما لو أفضت الخلافة إليه ، هي رواية موضوعة من قبل الرواة لتبرير موقف المأمون فيما أقدم عليه من خلع القاسم فعلاً عن ولاية العهد والخلافة سنة ٢٠١هـ/٨١٧م ، وتعيين ولي عهد جديد هو علي بن موسى الرضا في نفس السنة (١) . خاصة إذا علمنا أن الخليفة الحالي عندما يريد أن يعزل ولي العهد المعين بعده ، أن يأخذ موافقته ، وهذا ما سار عليه كل من أبي جعفر المنصور ، والمهدي ، وكاد الهادي يحقق رغبته ويحصل على تنازل الرشيد لولا وفاته السريعة (٢).

وهذا الأمر لابد منه حتى تصبح عملية العزل بعد اخذ الموافقة شرعية وهذا ما أشار إليه الماوردي (ت:٤٥٠هـ / ١٠٥٨م) ، قائلاً :

" .... لو مات الخليفة والثلاثة من أولياء عهده إحياء وأفضت الخلافة إلى الأول منهم فأراد أن يعهد بها إلى غير الاثنين مما يختاره لها ، فمن الفقهاء من منعه من ذلك حملاً على مقتض الترتيب إلا أن يستنزل عنها مستحقها طوعاً فقد عهد السفاح إلى المنصور رحمه الله وجعل العهد بعده لعيسى بن موسى فأراد المنصور تقديم المهدي على عيسى فاستنزله عن العهد عفواً لحقه منه وفقهاء الوقت على توافر وتأثر لم يروا له فسحة في صرفه عن ولاية العهد قسراً حتى استنزله

---

(١) الطبري ، تاريخ ، جـ٨ ، ص٥٥٤ .

(٢) اليعقوبي ، تاريخ ، جـ٣ ، ١٤٣ ، الطبري ، تاريخ ، جـ٨ ، ص ٢٠٥ .

وأستطيب " [١]. بينما المأمون لم يعمل بهذا أبداً فخلع أخاه القاسم دون أن يأخذ موافقته [٢].

ويمكن تفسير هذا الوضع من قبل الرواة في نسخة العهد التي كتبها محمد الأمين هو : إن ولاية العهد للقاسم بن هارون الرشيد هي حالة صحيحة فعلاً وقد تمت في سنة ١٨٩هـ/٨٠٤م ، وليس في وقت كتابة العهد سنة ١٨٦هـ/٨٠٢م، ولكن الفقرة التي أعطت حق إقراره في منصبه أو خلعه هي رواية موضوعة لا صحة لها ، لأنها تناقض النص الذي قبلها .

---

(١) الماوردي ، الأحكام السلطانية ، ص ١٣ .

(٢) السيوطي ، تاريخ الخلفاء ، ص٣٦٥ .

الخاتمـــــة :

بعد أن انتهينا من هذا البحث المتعلق بولاية العهد في عهد هارون الرشيد أظهرت هذه الدراسة جملة من الأمور المهمة منها :

أولاً : إن مـا أقـدم عليـه هـارون الرشـيد بتعيـين ثلاثـة لولايـة العهـد هـى سياسـة خاطئة لأنه فى فعله هذا يكون قد وضع اللبنة للخلاف بين الأخوين محمد الأمين وعبد الله المأمون.

ثانيـاً : اثبـات أن الرشـيد لـم يـول ابنـه القاسـم ولايـة عهـده بعـد أخويـه الأمين والمأمون.

المصـــــــادر :

ابن الأثير : عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمــد بــن عبــد الكــريم (ت : ٦٣٠هـ / ١٢٣٢م) .

- الكامل في التاريخ " ١٢ جزء ، دار صادر ، بيروت ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م

ابن اعثم : أبو محمد احمد بن اعثم الكوفي (ت : ٣١٤هـ / ٩٢٦م) .

- الفتوح " ٨ أجزاء ، ط١ ، حيدر آباد ، الــدكن ، مطبعــة دائــرة المعــارف العثمانية ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤م .

ابن خياط : خليفة بن خياط شباب المصفري (ت : ٢٤٠هـ / ٨٥٤م)

- " تاريخ خليفة بن خياط " ، تحقيق أكرم ضياء العمري ، مطبعة العاني ، ط١ ، بغداد – ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م) .

أبن الطقطقي : محمد بن علي بن طباطبا (ت : ٧٠٧هـ / ١٣٠٩م) .

- الفخري في الآداب السلطانية والدولة الإسلامية " راجعه ونقحه محمد عوض إبراهيم بك ، وعلي الجارم ، ط٢، مطبعة المعارف ، مصر – ١٩٣٨م) .

ابن قتيبة : أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت : ٢٧٦هـ / ٨٨٩م)

- الإمامة والسياسة " المنسوب إليه ، تحقيق د . طه محمد الزيني ، جــزءان ، دار المعارف للطباعة والنشر ، (بيروت – بلا) .

ابن منظور : أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت : ٧١١هـ / ١٣١١م)

- " لسان العرب " مطبعة دار صادر ودار بيروت ، (بيروت – ١٣٧٤هـــ / ١٩٥٥م) .

الازرقي : أبو الوليد محمد بن عبد الله بن احمد (ت : ٢٣٢هـ م ٨٣٧م) .

- أخبار مكة وما جاء فيها من آثار " صححها وعلق حاشيها ووضع فهارسها ، رشدي الصالح مخلص ، المطبعة الماجدية ، مكة المكرمة ١٣٧٥هـ .

الغساني : أبو العباس إسماعيل بن العباس (ت : ٨٠٣هـ / ١٤٠٠م)

- المسجد المسبوك والجواهر المحكوك وطبقات الخلفاء والملوك " ، نسخة مصورة بالفوستات ، محفوظ في مكتبة المجمع العلمي العراقي تحت رقم (٣٥) ، عن الأصل الموجود في دار الكتب المصرية تحت رقم ٢١٨٩ .

الدينوري : أبو حنيفة أحمد بن داود (ت : ٢٨٢هـ / ٨٩٥م) .

- " الأخبار الطوال " تصحيح ، فلاديميير جرجاس ، ط١ ، ليدن ١٨٨٨م .

السيوطي : عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد (ت : ٩١١هـ / ١٥٠٥م) .

- " تاريخ الخلفاء " ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت - ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .

الطبري : أبو جعفر محمد بن جرير (ت : ٣١٠هـ / ٩٢٢م) .

- " تاريخ الرسل والملوك " ، عشرة أجزاء ، ط٤ ، تحقيق ، محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطابع دار المعارف ، مصر - ١٩٦٧- ١٩٦٩م .

الماوردي : أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب (ت : ٤٥٠هـ / ١٠٥٨م) .

- الأحكام السلطانية " ، دار الكتب العلمية ، بيروت - ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م .

المسعودي : أبو الحسن علي بن الحسين بن علي (ت : ٣٤٦هـ / ٩٧٥م) .

- مروج الذهب ومعادن الجوهر " تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، ط٤ ، مطبعة السعادة ، القاهرة - ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م .

- " التنبيه والإشراف " ، منشورات مكتبة الهلال ، بيروت – ١٩٨١م .

اليعقوبي : احمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب (ت : ٢٨٤هـ / ٨٩٧م)

- " التاريخ " ، ثلاثة أجزاء ، تحقيق ، محمد صادق بحر العلوم ، المطبعة الحيدرية النجف الأشرف ، ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م .

المصادر الحديثة :

بك : الشيخ محمد الخضري .

- محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية ، مصر – ١٩٧٠م .

الجومرد : عبد الجبار .

- هارون الرشيد " ، جزءان ، المكتبة العمومية ، بيروت – ١٣٧٦هـ / ١٩٥١م ، حسن إبراهيم حسن .

- النظم الإسلامية " ، مصر – ١٩٣٩ .

الدوري : عبد العزيز

- " العصر العباسي الأول " ، مطبعة التفيض الأهلية ، بغداد – ١٣٦٣هـ / ١٩٤٥م ، رفاعي : أحمد فريد .

- " عصر المأمون " ، م ١ مطبعة الكتب المصرية ، القاهرة – ١٣٤٦هـ / ١٩٢٧.

السلطاني : غانم هاشم خضير

- " رسوم دار الخلافة الأموية " رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ١٩٩٠م .

علي : سيد أمير

- " مختصر تاريخ العرب " ، ترجمة عفيف البعلبكي ، دار العلم للملايين ، ط٢ ، بيروت – ١٩٦٨م .

الصالح : صبحي

- " النظم الإسلامية نشأتها وتطورها " ، دار العلم للملايين ، ط ٥ ، بيروت – ١٩٨٠م .

فوزي : فاروق عمر

- " العباسيون الأوائل العصر الذهبي من الرشيد إلى المتوكل " ، جـ٣ ، عمان – ١٩٨٢م .
- " النظم الإسلامية" ط١ ، العين – ١٩٨٣م .
- " الخلافة العباسية " بغداد – ١٩٨٦م .

كلوب : جون باجوت

- إمبراطورية العرب ترجمة خيري حماد / بيروت ١٩٦٨م .

ماجد : عبد المنعم

- " تاريخ الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى " ، ط٢ ،مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة – ١٩٧٢م .